

خطة عمل للتمكين للغة العربية

خطة العمل الوطنية السورية للتمكين أنموذجاً

بقلم الأستاذ الدكتور محمود السيد

رئيس لجنة التمكين للغة العربية في سوريا

نحاول في هذا البحث الموجز أن نتعرف مرامي السياسة اللغوية وضرورة التخطيط اللغوي في ضوءها، ومن ثم الوقوف على خطة العمل الوطنية السورية على أنها أنموذج في هذا المجال على الصعيد الوطني.

أولاً- مرامي السياسة اللغوية

لما كانت العولمة في جانبها المظلم تروم احفاء الذاتيات الثقافية للشعوب، وتعمل على خلخلة انتمائها، واستبعاد خصوصيات هذه المجتمعات، واستلاب عقول أبنائها، بات من الضرورة بمكان وضع سياسة لغوية للحفاظ على تلك الذاتية الثقافية، وتعد اللغة القومية محور الثقافة، والمقوم الأساسي للأمة، وعنوان شخصيتها، ومستودع تراثها وذاكرتها وحصنها القوي في التصدي لمحاولات النيل منها.

وإذا كان كل من الأمم الحية قد وضع سياسته اللغوية لمواجهة الآثار السلبية للعولمة ذات القطبية الثقافية الواحدة ولغتها الإنجليزية إن في اليابان أو الصين أو فرنسا أو ألمانيا أو إسبانيا حفاظاً على لغتها القومية فإننا نلاحظ غياب هذه السياسة اللغوية على الصعيد العربي، وطالما شك الباحثون في شؤون لغتنا العربية من هذا الغياب على الصعيد القومي والقطري.

وتهدف السياسة اللغوية على النطاق القومي إلى إعلاء شأن اللغة العربية بوصفها عنواناً للهوية والانتماء، والحفاظ عليها باعتبارها أداة ضرورية للتقدم والارتقاء والتنمية المستدامة ومواكبة روح العصر، عصر العلم والتقانة «التكنولوجيا» في مجتمع المعرفة، والحرص على سيرورتها في ميادين الحياة كافة.

وترمي السياسة اللغوية في العملية التعليمية التعلمية إلى تعليم مواد المعرفة كافة باللغة القومية «اللغة الأم» وهي العربية الفصيحة، وتأمين مستلزمات هذا التعليم إن لأبنائها وإن للناطقين بغيرها من اللغات الأخرى، إن في داخل الوطن العربي أو في خارجه، وجعل اللغة القومية مطلباً أساسياً للالتحاق بالجامعات، كما ترمي السياسة اللغوية في العملية التعليمية التعلمية إلى تحديد موقع اللغات الأجنبية في نساق النظام التعليمي، وتحديد موقع المدارس الخاصة والجامعات الخاصة والمدارس الأجنبية وفروع الجامعات الأجنبية في داخل الوطن العربي.

وفي خارج نطاق العملية التعليمية التعلمية ترمي السياسة اللغوية إلى تحديد الموقف من لغات الفئات ذات الثقافات الخاصة في داخل الدول العربية، وتحديد الموقف من اللهجات المحلية «العاميات» ومن الشعر النبطي، وتتخذ الموقف الإيجابي من تعريب أسماء المحلات التجارية والمؤسسات الخدمية والسياحية والمراسلات بين المصارف والغرف الصناعية والتجارية، وجعل اللغة مطلباً أساسياً للالتحاق بالوظائف الحكومية والخاصة، واعتمادها لغة رسمية في المؤتمرات والندوات التي تعقد في الوطن العربي، واستعمالها في المحافل الدولية والتزام ممثلي الدول العربية هذا الاستعمال في جمعية الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها.

ثانياً- التخطيط اللغوي

في ضوء السياسة اللغوية على النطاق القومي توضع الخطة اللغوية، ولم تقم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم باعتبارها الجهة المعنية في جامعة الدول العربية بوضع هذه الخطة، إلا أن الجمهورية العربية السورية عملت على وضع خطة عمل وطنية لتمكين اللغة العربية والحفاظ عليها والاهتمام بإتقانها والارتقاء بها. ولقد وضعت هذه الخطة بناء على القرار الجمهوري ذي الرقم 4 لعام 2007 الذي أصدره السيد الرئيس بشار الأسد وقد نصت المادة الأولى منه على تشكيل لجنة حددت مهمتها في المادة الثانية بإنجاز خطة عمل وطنية تستهدف التمكين للغة

العربية، والحفاظ عليها، والاهتمام بإتقانها، والارتقاء بها، ومتابعة خطوات التنفيذ بالتعاون مع الجهات المعنية، ونصت المادة الثالثة من القرار على أن اللجنة المشكلة تجتمع بشكل دوري مرة كل شهر أو مرتين حسب ما تفرضه ضرورات العمل، وترفع تقاريرها إلى السيدة نائب رئيس الجمهورية للشؤون الثقافية.

وقد جاء في الكلمة التي ألقاها السيد رئيس الجمهورية في مجلس الشعب بمناسبة أداءه اليمين لولاية دستورية جديدة «يجب إيلاء اللغة العربية التي ترتبط بتاريخنا وثقافتنا وهويتنا كل اهتمامنا ورعايتنا كي تعيش معنا في مناهجنا وإعلامنا وتعليمنا كائناً حياً ينمو ويتطور ويزدهر، ويكون في المكانة التي يستحقها جوهرًا لانتمائنا القومي، وكي تكون قادرة على الاندماج في سياق التطور العلمي والمعرفي في عصر العولمة والمعلومات، ولتصبح أداة من أدوات التحديث ودرعاً متينة في مواجهة محاولات التغريب والتشويش التي تتعرض لها ثقافتنا».

وجاء فيها أيضاً: «لقد أعطينا في سورية اللغة العربية كل الاهتمام، وتبوأنا موقعاً رفيعاً في حياتنا الثقافية منذ وقت مبكر، ومطلوب منا اليوم استكمال جهودنا للنهوض بها لاسيما في هذه المرحلة التي يتعرض فيها وجودنا القومي لمحاولات طمس هويته ومكوناته والذي يشكل التمسك باللغة العربية عنواناً للتمسك بهذا الوجود ذاته». كما جاء فيها: «ويجب أن نتذكر أن دعمنا لتعلم اللغات الأجنبية للوفاء بمتطلبات التعلم والتواصل الحضاري مع الآخرين ليس بديلاً عن اللغة العربية بل محفز إضافي لتمكينها والارتقاء بها..

وعندما تضعف اللغة العربية من السهل أن يضعف أي ارتباط آخر لنا سواء بالنسبة للوطن، وبالنسبة للقومية، أو بالنسبة للدين، وهذه الأمور ترتبط باللغة».

وقال السيد رئيس الجمهورية في افتتاحية دمشق عاصمة للثقافة العربية بتاريخ 2008/1/24 «ولن يستقيم الحديث عن ثقافتنا العربية دون أن تكون لغتنا العربية الأساس المتين لهذا البيت، لذلك علينا أن نعالي من شأنها، فهي لغة القرآن

الكريم الذي يتوجه نحوه مئات الملايين، لغة مكتوب بها نصف تاريخ العالم وتاريخ علمه وأدبه، لغتنا لغة الشعر العظيم والفلسفة والفكر والعلم. ومن الأهمية بمكان أن نتعلم اللغات الحية لتتعرف على منجزات التقدم الإنساني دون أن يعني هذا إهمال لغتنا القومية، أو يكون مدعاة للشعور بالدونية تجاه الآخرين. علينا أن نكون فخورين بها، ولا يتحقق فخرنا إلا إذا أغنياناها بالإبداع في كل صنوف المعرفة، فهو يعزز من حيويتها، ومن عالميتها، ويجعلها فاعلة في مسار الوعي الإنساني، فلا هوية دون لغة، ولا وطن من دون هوية».

ونحاول فيما يلي إلقاء الضوء على أقسام هذه الخطة التي اشتملت على أربعة أقسام، يتناول أولها المسوّغات التي دعت إلى وضعها، وتناول القسم الثاني الواقع اللغوي والعوامل المؤثرة فيه، ووقف القسم الثالث على سبل المواجهة. أما القسم الرابع والأخير فركز على القضايا الملحة التي تتطلب المعالجة السريعة.

1- المسوّغات التي دعت إلى وضع خطة العمل الوطنية السورية للتمكين للغة

العربية:

وترجع هذه المسوّغات إلى:

أ- أهمية اللغة عامة في حياة الفرد والمجتمع، وأهمية لغتنا العربية قومياً في

الحفاظ على هويتنا وذاتيتنا الثقافية وأمننا الثقافي ووجودنا الحضاري، وإلى خطر ما تتعرض له من تحديات تستهدف تهميشها، وإبعادها عن استئناف دورها الحضاري.

ولقد نص الدستور السوري بعد أن نالت سورية استقلالها عام 1946 على أن اللغة الرسمية للبلاد إنما هي العربية، وجسدت سورية هذا النص واقعاً حياً في جميع مجالات الحياة انطلاقاً من إيمانها بأن ارتباط المرء بلغته لا يمكن أن يعد له ارتباطه بأي لغة أخرى، ذلك لأن اللغة العربية هي اللغة القومية، وهي التي وحدت بين العرب في مواضي الحقب بطريق القرآن الكريم الذي نزل به الروح الأمين على قلب الرسول العربي الكريم ﷺ آية لنبوته وتأييداً لدعوته ودستوراً لأمته، وما تزال

هي الرابطة الموحدة والموحدة، وهي أمانة على شخصية الأمة، ويعد الانقطاع عنها انقطاعاً عن الجذور التاريخية وهروباً من الهوية الوطنية، لأن التنكر للغة الأم يؤدي إلى اجتثاث الشخصية من مسارها التاريخي ومن ثقافة المجتمع، فتغدو دون هوية، ذلك أن لغة شعب ما هي إلا روحه، كما أن روح الشعب هي لغته، وما كانت اللغة لأي مجتمع إلا وطنه الروحي.

ب- الحرص على سيرورة اللغة العربية وانتشارها:

وانطلاقاً من أهمية اللغة في حياة الأمة حرصت سورية على سيرورة اللغة العربية وانتشارها في جميع مناحي الحياة، فكان تعليم مواد المعرفة كافة بالعربية في جميع مراحل التعليم، وكانت سورية من قبل في عهد الانتداب الفرنسي متمسكة باستعمال اللغة في التعليم الجامعي عندما افتتحت الجامعة السورية، ولقد أثنى السيد «بونور» مدير المعارف العام في المفوضية العليا إبان الانتداب الفرنسي على إصرار أساتذة الجامعة السورية على التدريس باللغة العربية قائلاً «إن من يدافع عن لغته يدافع عن أصله وعن حقه وكيانه ولحمه، ولقد تفهم الأساتذة السوريون هذا الأمر جيداً».

وعمل أعضاء الهيئة التدريسية على تأليف الكتب العلمية أو تعريبها حتى شمل الكتاب العربي مختلف المقررات الجامعية، وتكاملت الدراسات العلمية والدراسات الإنسانية والأدبية باللغة العربية منذ ذلك التاريخ وإلى يومنا هذا، وشمل التعريب مختلف التخصصات، فليس هناك الآن علم من العلوم التي تدرس في الجامعة إلا وله كتاب عربي بحت، في خاتمته مسارد بالمصطلحات التي استخدمت فيه، وهي مسارد تؤلف في جملتها مادة المعجمات العلمية.

ولم يقتصر الأمر على الكتاب الجامعي، وإنما تعداه إلى المراجع العلمية الكبرى والمعجمات والموسوعات والكتب الحديثة التي تولت أمرها وزارة التعليم العالي في النطاق العلمي، ووزارة الثقافة في نطاق الدراسات الإنسانية.

ومما ساعد أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات السورية على التأليف والترجمة والتعريب وجود معجمات متخصصة وعامة كان قد وضعها بعض الناجحين في فروع علمية متعددة شملت المصطلحات العلمية والطبية والكهربائية والنفطية والحراجية والفلسفية والجغرافية والنفسية.. الخ.

وتجدر الإشارة إلى أن المجمع العلمي العربي «مجمع اللغة العربية بدمشق اليوم» كان له دور كبير في إغناء مسيرة التعريب ومدّها بما تحتاج إليه من مصطلحات في مختلف التخصصات، كما كان له دور كبير في تعريب الدواوين والمعاملات والمراسلات التي كانت تسود فيها اللغة التركية من قبل.

وكان حسن اختيار المعيدين في التعليم الجامعي أمراً على درجة كبيرة من الأهمية، إذ يخضع المعيد إلى مقابلات واختبارات للوقوف على مدى تمكنه من لغته العربية، ولم يكن المدرسون الجدد ليخضعوا إلى التثبيت في وظائفهم إلا بعد نجاحهم في امتحان شفاهي وكتابي في اللغة العربية، وكان شرط سلامة اللغة ينص عليه في تقويم الإنتاج العلمي للترقية في سلم الهيئة التدريسية، كما أن على المعيد العائد من الإيفاد أن يترجم رسالته حتى يتم تأصيله.

وإذا كانت الإجراءات السابقة تتعلق بلغة أعضاء الهيئة التدريسية فإن ثمة مرسوماً جمهورياً صدر عام 1983 ينص على تدريس اللغة العربية في المرحلة الجامعية الأولى في جميع سنوات الدراسة في الكليات والمعاهد العليا في الجمهورية العربية السورية، ويدرس هذا المقرر على مدار العام في النظامين الدراسيين الفصلي والسنوي، وألفت الكتب الخاصة بتعليم اللغة العربية لغير المختصين.

وفي مرحلة التعليم ما قبل الجامعي يعد النجاح في اللغة العربية شرطاً لنيل الشهادة الثانوية حتى لو كان الطالب ناجحاً في جميع المواد فإنه يعد راسباً إن لم يحز درجة النجاح في اللغة العربية.

ولم يقتصر الأمر على العناية باللغة العربية في العملية التعليمية التعلمية، وإنما

صدرت القوانين للحفاظ على اللغة العربية في البيئة، إذ صدر المرسوم التشريعي ذو الرقم 139 والتاريخ 1952/11/6 يعزز استعمال اللغة العربية في البيئة وذلك بمنع إطلاق الأسماء الأجنبية على المحلات العامة والخاصة، وصدر بلاغ من رئاسة مجلس الوزراء للحد من طغيان الأسماء الأجنبية عام 1970، كما صدر تعميم آخر من رئاسة مجلس الوزراء عام 1980 يتضمن تعريب أسماء المحلات القائمة في البلاد، وصدر قرار من السيد وزير السياحة في العام نفسه ينص على أن تختار المكاتب والمنشآت السياحية على اختلاف فئاتها في التصنيف والتأهيل أسماء عربية فقط، ويحظر عليها استخدام أسماء أجنبية، واستثنى القرار المنشآت السياحية الأجنبية ذات المستوى والتصنيف الدوليين والخاضعة لأنظمة الوزارة والمرتبطة بموجب عقود مبرمة معها.

ج- القصور في الواقع اللغوي: ومن مظاهر هذا القصور تفشي العامية على الألسنة إن في العملية التعليمية التعليمية أو في خارجها، والجنوح إلى استخدام الألفاظ الأجنبية إلى جانب استخدام العامية، وتفاقم ظاهرة إطلاق التسميات الأجنبية والعامية على المحال التجارية وفي العلامات التجارية على المنتجات الوطنية وعلى واجهات المحلات والفنادق والمقاهي والنوادي والشركات وفي الإعلانات التي توضع في الشوارع أو التي تبث عبر وسائل الإعلام وفي المطويات والنشرات واللافتات... الخ.

ومن مظاهر القصور أيضاً كثرة الأغلط التي يرتكبها المتعلمون والمعلمون في داخل المدارس والمعاهد والجامعات، والتي يرتكبها الخريجون والعاملون في مختلف مرافق المجتمع في مناساتهم اللغوية محادثة وكتابة وقراءة.

يضاف إلى ذلك القصور في التعبير الشفاهي والكتابي وفي تمثيل المقروء وإدراك ما وراء السطور، وفي العزوف عن القراءة الحرة وعدم الإقبال عليها من الناشئة ومن المعلمين حتى في مجال تخصصهم، وفي ضالة الرصيد الحفظي من الشواهد الشعرية

والنثرية، وعدم تمكن بعض المتخرجين من البحث في المعاجم لنقص في كفاياتهم. ولقد اشتملت خطة العمل الوطنية السورية للتمكين للغة العربية على تبيان العوامل المؤثرة في هذا القصور إن في العملية التعليمية التعلمية أو في خارجها.

2- من سبل المواجهة التي تضمنتها الخطة:

أ- تعزيز الانتماء: إن الحفاظ على الهوية والذاتية الثقافية للأمة واجب مقدس في عصر العولمة، ولغتنا العربية هي رمز كياننا القومي وعنوان شخصيتنا العربية وهويتنا، وإن الوعي اللغوي أمر مهم جداً في عملية الحفاظ على الهوية تخلصاً للجيل من عقدة التصاغر تجاه اللغات الأجنبية وثقافتها، إلا أن الحفاظ على الهوية لا يعني الجمود، بل هو عملية تتيح للمجتمع أن يتطور دون أن يفقد هويته الأصلية، إذ إن الانفتاح على الثقافات الأخرى وعلى إتقان اللغات الأجنبية أمر مهم جداً على أن يكون في جو من الندية، وفي منأى عن الدونية والانبهار والاستلاب، وليس على حساب اللغة الأم وتهميشها. وعلى مثقفي الأمة كل في موقعه أن يقوم بدوره في بث الوعي اللغوي وتعزيز الانتماء للأمة ولغتها.

ب- الحرص على السلامة اللغوية في الكتب والمراسلات بين الوزارات والمؤسسات التابعة لها، وفي دور النشر والطباعة وسائر الجهات المعنية، وتكليف مدقق لغوي في كل منها يعمل على سلامة اللغة فيها.

ج- ضرورة إتقان الناشئة جميعاً أساسيات لغتهم، على أن يخضع الحائزون الشهادة الثانوية والملتحقون بالكليات الجامعية والمعاهد لاختبارات لغوية تقيس مدى إتقانهم تلك الأساسيات، وعلى أن يطبق ذلك على المتسابقين للتعين في وظائف الدولة، كما يطبق على المرشحين للترقية في وظائفهم.

د- تطبيق التشريعات والقرارات الملزمة لحماية اللغة العربية من خطر استعمال اللهجات العامية واللغات الأجنبية.

هـ- النظر إلى اللغة على أنها مؤسسة اجتماعية إنسانية، وأن على أبناء

المجتمع كافة واجب الاضطلاع بأدوارهم تجاه لغتهم الأم اعتزازاً ومحافظه وارتقاءً، وفي ضوء ذلك حددت اللجنة الواجبات التي لا بد لكل جهة أن تقوم بها، إذ ما الذي ينبغي لوزارة التربية ووزارة التعليم العالي والإعلام والثقافة والأوقاف.. الخ أن تقوم به بغية المحافظة على العربية والارتقاء بها، ولم تغفل الخطة الاتحادات والنقابات والجمعيات الأهلية من القيام بواجباتها أيضاً.

3- من الإجراءات العاجلة التي تضمنتها الخطة:

أ- إصدار تعميم على وزارات الدولة والمؤسسات التابعة لها، وعلى المنظمات والاتحادات والنقابات والجمعيات ودور النشر والطباعة ضرورة تخصيص مدقق لغوي في كل منها يقوم بتصحيح الكتب والمراسلات الصادرة عن كل منها، حرصاً على السلامة اللغوية.

ب- إصدار تعميم لجميع الجهات المعنية في الدولة أن يكون من بين شروط النجاح في مسابقات التعيين للوظائف إتقان أساسيات اللغة، وأن يطبق هذا الشرط في الترقية أيضاً.

ج- تكليف الجهات المعنية تنفيذ المهام الموكولة إلى كل منها على النحو الآتي:

وزارة الإعلام:

1- استبعاد الكلمات العامية من الإعلانات التي تمنح المؤسسة العربية للإعلان الموافقة عليها، واعتماد الفصيحة مكانها، وإذا كانت الإعلانات تشتمل على كلمات أجنبية فتوضع تحت اللغة العربية وبخط أصغر من الكلمات المكتوبة بالعربية.

2- بث برامج إذاعية وتلفزيونية لتصويب الأغلاط اللغوية.

3- تفعيل التدقيق اللغوي على المواد التي تبث إذاعياً وتلفزيونياً بصورة عامة.

4- بث برامج إذاعية وتلفزيونية عن جماليات اللغة العربية، وتقديم مواد تعنى باللغة العربية في الصحافة المكتوبة.

5- الإكثار من البرامج المخصصة للأطفال بالعربية المبسطة، وتطوير أساليب تقديمها.

6- اعتماد المسلسلات والمسرحيات والأغاني المؤداة بلغة سليمة.

7- الإكثار من بث الأغاني المؤداة بالعربية الفصيحة.

8- إجراء دورات تدريبية للعاملين في البرامج الإذاعية والتلفزيونية لتحسين أدائهم اللغوي.

وزارة التربية:

1- عقد دورات تدريبية لجميع المعلمين لتمكينهم من استخدام أساسيات اللغة بصورة سليمة، وألا تقتصر الدورات على معلمي اللغة العربية وحدهم، انطلاقاً من أن تعليم اللغة مسؤولية جماعية، وأن استخدام اللغة السليمة من معلمي جميع المواد يسهم أيما إسهام في تحسين الواقع اللغوي للمتعلمين.

2- إجراء دورات تدريبية لمربيات رياض الأطفال لتدريبهن على استخدام اللغة المبسطة في التواصل مع الأطفال.

3- ضبط الكتب المؤلفة بالشكل في جميع المواد الدراسية وخاصة في الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي، والاستمرار في عملية الضبط في المراحل التالية، على أن يضبط ما يخشى منه اللبس بصورة خاصة.

4- تفعيل المكتبات المدرسية في المراحل كافة، والعمل على تعدد المصادر المعرفية في البيئة التعليمية التعليمية.

5- الإشراف الفعال على المدارس الخاصة، والارتقاء بواقع اللغة العربية فيها.

6- التركيز على استخدام اللغة العربية السليمة والشائقة في البرامج التلفزيونية التعليمية وتلك الموجهة إلى الأطفال.

7- الإكثار من حفظ النصوص من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والشعر القديم والخطب البلاغية.

- 8- تطوير أساليب الامتحانات، وتخصيص حيز من الدرجات للامتحانات الشفهية.
- 9- إجراء بحوث علمية لدراسة مشكلات تعليم اللغة العربية وتعلمها في مراحل التعليم العام.
- 10- التزام المعلمين استعمال العربية الفصيحة وأن يعملوا على إسباغ ثوب الفصيحة على كلام ناشئتهم بالعامية.
- 11- إعادة النظر في محتويات المناهج لتغدو مناهج وظيفية تستخدم فيها لغة الحياة النابضة، على أن يتم فيها الجمع بين الأصالة والمعاصرة.

وزارة التعليم العالي:

- 1- جعل مقرر اللغة العربية متطلباً جامعياً في الجامعات الرسمية والخاصة وفي مختلف التخصصات.
- 2- تخصيص حيز من أساليب تقويم الدارسين للامتحانات الشفهية، وعدم الاكتفاء بالامتحانات التحريرية لقياس الأداء اللغوي.
- 3- التزام أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات والمعاهد استخدام العربية الفصيحة في دروسهم كافة في منأى عن استخدام العامية في الشرح، وتدريب الطلاب على استعمال العربية في أسئلتهم وأجوبتهم.
- 4- تطوير المناهج بصورة مستمرة مواكبة لروح العصر، والحرص على استخدام اللغة العربية السليمة فيها.
- 5- توحيد المصطلحات المستخدمة في مؤسسات التعليم العالي بالتنسيق مع مجمع اللغة العربية.
- 6- متابعة مجمع اللغة العربية لإنجاز وضع مصطلحات الحياة العامة ومتابعة تصحيح الأغلط المتأصلة في لغة الصحافة والإعلام والإعلانات، ومتابعة تحقيق كتب التراث.

وزارة الثقافة:

- 1- التعميم على المراكز الثقافية كافة لإلقاء محاضرات حول تنمية الوعي اللغوي، وتبيان الأدوار التي تؤديها اللغة الأم في حياة الأمة.
- 2- رفع وتيرة طباعة كتب الأطفال والعناية بإخراجها شكلاً ومضموناً.
- 3- تأمين وصول الكتاب إلى القارئ بأسعار رمزية من خلال المعارض التي تقيمها الوزارة.
- 4- رفع وتيرة الكتب المترجمة إلى العربية.

وزارة الأوقاف:

- 1- رفع المستوى اللغوي لخطباء المساجد والكنائس، وإجراء دورات تدريبية للارتقاء بالمستوى اللغوي للخطباء، وعدم استخدام العامية في الخطب بحجة النزول إلى مستوى لغة الجمهور.
- 2- التركيز في جانب من الخطب والوعظ على تنمية الوعي اللغوي، وتبيان دور اللغة الأم في بناء الشخصية المتكاملة وفهم لغة العقيدة ووحدة الأمة، ودورها في فهم الكون والشمس والمجتمع والحياة، وتحقيق الأمن القومي، والحفاظ على الشخصية من الذوبان، وعلى الثقافة القومية من الاستلاب.

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل:

- 1- تعميم الخطة الوطنية لتمكين اللغة العربية على الجمعيات الثقافية والمؤسسات غير الحكومية والدور التابعة للوزارة بغية إسهامها إلى جانب الجهات الرسمية في تحقيق الأهداف المرسومة للخطة.
- 2- تكليف محاضرين يحاضرون في مجال بث الوعي اللغوي.
- 3- مؤازرة أعضاء لجنة التمكين في متابعة تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالموضوع.

اتحاد الكتاب العرب:

- 1- عدم طباعة أي كتاب ما لم تكن لغته العربية على مستوى راق وخال من

الأخطاء.

2- زيادة نسبة طباعة الكتب المخصصة للأطفال بالعربية الفصيحة.

الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية:

1- إجراء دورات تدريبية للأطر العاملة في الوزارات المعنية ومؤسساتها لتمكينها

من حيازة الشهادة الدولية لقيادة الحاسوب، وتوظيف ذلك في بعض

جوانبه في المجالات اللغوية: المعاجم، الصرف، النحو، الاشتقاق،

الدلالة... الخ.

2- زيادة المحتوى العربي الرقمي على الشبكة «الإنترنت».

ثالثاً- من إنجازات الخطة

تابعت اللجنة المشكلة لوضع خطة العمل الوطنية للتمكين للغة العربية بعد أن

وضعت الخطة تنفيذ بنودها، وما تزال تتابع هذا التنفيذ، ومن الأمور الإيجابية التي

أنجزت:

1- إحداث لجان للتمكين للغة العربية في الوزارات المعنية «التربية- التعليم

العالي- الثقافة- الإعلام- الأوقاف.. الخ».

2- إحداث لجان للتمكين في المحافظات، وتضم كل لجنة في المحافظة المسؤولين

عن المديرية المعنية «السياحة، الثقافة، التربية، اتحاد الكتاب، الأوقاف،

الإعلام، النقابات، الاتحادات، القطاع الخاص، الاقتصاد.. الخ».

3- إلقاء محاضرات في مجال التوعية اللغوية في المراكز الثقافية والجامعات

والنقابات والاتحادات.

4- عقد دورات تدريبية للعاملين في بعض الوزارات والمحافظات لتدريبهم على

استعمال اللغة العربية السليمة وأصول التراسل.

5- بث ندوات إذاعية ولقاءات إذاعية وندوات تلفزيونية ومقابلات لتسليط

الأضواء على خطة العمل الوطنية للتمكين للغة العربية والتعريف بها.

- 6- نشر زوايا صحفية ومقالات حول التوعية اللغوية.
- 7- إسهام بعض الجمعيات الأهلية والنوادي الاجتماعية في عملية التوعية اللغوية.
- 8- وضع تسميات عربية مقابل التسميات الأجنبية على واجهات بعض المحلات التجارية والخدمية.
- 9- تنقية الإعلانات من العامية والكلمات الأجنبية.
- 10- تشكيل لجان في المدن لمسح الشوارع والوقوف على التسميات الأجنبية بغية وضع البديل العربي لها بالتنسيق والتعاون مع مجمع اللغة العربية على أنه المرجعية العليا في شؤون اللغة.
- 11- إصدار وزارة التربية تعميمات تلزم فيها المعلمين استخدام العربية الفصيحة في أثناء شرح دروسهم، والعناية بالمنشط اللغوية اللاصفية، والإكثار من عرض الأناشيد والأغاني المؤداة بالفصيحة، وتزويد المكتبات المدرسية بالكتب، وإجراء مسابقات بين الصفوف في المدرسة الواحدة، ومن ثم بين المدارس في المنطقة الواحدة، وبينها وبين المحافظات الأخرى، وتخصيص جوائز للفائزين فيها، وتعديل لوائح التوجيه بحيث تتضمن بنداً ينص على مدى اهتمام المعلمين بالمنشط اللغوية لتلاميذهم من جهة، وعلى مدى استعمالهم العربية الفصيحة في أثناء عملية التواصل اللغوي من جهة أخرى.
- كما عملت وزارة التربية على وضع سياسة لغوية للضبط اللغوي، وقام مجمع اللغة العربية بدراستها وإدخال تعديلات عليها، ومن ثم تم اعتمادها، وقامت الوزارة بضبط الكتب بالشكل في التعليم الأساسي.
- 12- إصدار وزارة التعليم العالي تعميماً ينص على وجوب التزام أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات والمعاهد العربية الفصيحة في أثناء محاضراتهم ومناقشاتهم والحكم على رسائل الماجستير والدكتوراه.

- 13- إصدار كتب من بعض الجهات المعنية «الأوقاف، الثقافة، اتحاد الكتاب العرب، القطاع الخاص.. الخ» تناولت مزايا اللغة العربية وسبل مواجهة التحديات التي تتعرض لها.
- 14- تخصيص خطبة الجمعة في وزارة الأوقاف للحدث عن اللغة ودورها في حياة الفرد والأمة وتبيان مزايا اللغة العربية.
- 15- امتناع وزارة الاقتصاد عن منح ترخيص لأي مؤسسة أو شركة أو غيرها لا تلتزم استعمال التسمية العربية.
- 16- إصدار رئاسة مجلس الوزراء تعميماً على وزارات الدولة والمؤسسات التابعة لها وعلى الشركات في القطاع الخاص وغرف الصناعة والتجارة.. الخ ويرمي التعميم إلى تكليف مدقق لغوي يعمل على تنقية المراسلات والكتب الصادرة عنها من الأغلط اللغوية.
- 17- وضع مشروع «النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة»، وهو المشروع الذي تقدمت به الجمهورية العربية السورية إلى مؤتمر القمة العربية المنعقد في دمشق بتاريخ 30 مارس 2008 وتمت الموافقة عليه بالقرار ذي الرقم 435.
- ويهدف المشروع إلى الحفاظ على الهوية العربية متمثلة في لغتنا الأم «العربية الفصيحة»، والاهتمام باللغة العربية على أنها وعاء للمعرفة وسبيل الأمة نحو التوجه إلى مجتمع المعرفة، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول العربية استناداً إلى دور اللغة الأم في هذه المجالات.
- وقد تضمن المشروع عدة بنود منها:
- أ- وضع سياسة لغوية قومية وسياسات وطنية متناسقة معها وخطط لتنفيذها من خلال برامج قومية ووطنية.
- ب- وضع برامج قومية ووطنية لمعالجة قضايا اللغة العربية ذات

الأولوية في التوجه نحو مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة في المجالات الآتية:

1- تحديث مناهج تعليم اللغة العربية واستخدام تقانة المعلومات والاتصالات، وزيادة عدد مؤسساتها، واعتماد مبدأ التعلم مدى الحياة في ذلك، والعناية بمدرسيها وأساتذتها.

2- تعريب العلوم والتقانات وتوطينها لدى القوى العاملة العربية في جميع القطاعات تعليمياً وتالياً وترجمة، مع الاهتمام باللغات الأجنبية اهتماماً كبيراً، وفصل مسألة إتقان اللغات الأجنبية عن مسألة التعليم بها، إذ لم ير التاريخ تقدم أمة من الأمم بغير لغتها.

3- تعزيز استعمال اللغة العربية في الإعلام والإعلان، والارتقاء بهذا الاستعمال، ووضع سياسات وإجراءات تنفيذية لذلك.

ج- وضع برامج لتعزيز البحث والتطوير وزيادة عدد المؤسسات العاملة في مجال بحوث اللغة العربية كي تجاري متطلبات التوجه نحو مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة، وتنسيق البرامج على المستوى القومي، وتنفيذها في الجامعات ومعاهد البحوث العربية، وإنشاء هيئة تنسيقية عليا من وزارات التعليم العالي والبحث العلمي والمؤسسات التابعة لها، وتعالج هذه البحوث اللغوية ذات البعد التقني وخاصة مسائل المصطلحات والذخيرة اللغوية، والمعاجم وتعليم اللغة، وتقييم استعمال اللغة العربية في تقنية المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها في اللغة العربية والترجمة الآلية ومسألة اعتماد التشكيل في الكتابة، وتعرف الحرف العربي، ومعالجة الكلام العربي تعرفاً وتوليداً وإدارة المعرفة باللغة العربية.. الخ.

د- إصدار تشريعات وطنية لحماية اللغة العربية وترقية استخدامها، وتطوير استعمالاتها في الإعلام والإعلان بكل أشكاله، وفي المواقع العربية على الشبكة «الإنترنت»، وزيادة المحتوى الرقمي العربي.

- هـ- وضع برامج للتوعية بأهمية اللغة العربية في التوجه نحو مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة كونها وعاء المعرفة الوحيد للغالبية العظمى من المجتمع العربي.
- و- تأكيد استعمال اللغة العربية رسمياً في المحافل الإقليمية والدولية والنشاطات العلمية والثقافية والمؤتمرات والندوات.